بيان صحفي

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي، الدكتور محمد يوسف الهاشل صدور التقرير الاقتصادي لعام 2020، وهو الإصدار التاسع والأربعون من سلسلة يُعدُّها ويُصدرها بنك الكويت المركزي. ويتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة حول مختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت، ويوثّق أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال العام ضمن ستة أجزاء، بحيث يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر الوافي من الشمول.

وبَيَّن المحافظ أن الاقتصاد العالمي واجه عامًا استثنائيًا بالغ الصعوبة بسبب جائحة كورونا التي أحدثت صدمة اقتصادية وصفت بأنها الأكثر حدة في آخر مئة عام، وأدت إلى اتخاذ تدابير احترازية صارمة وصلت إلى مرحلة الإغلاق الكلي للكثير من الأنشطة الاقتصادية أثناء موجتيها الأولى والثانية. وقد ترتب على تلك التدابير توقف لجزء كبير من النشاط الاقتصادي محليًا وعالميًا نجم عنه صدمة اقتصادية على جانبي العرض والطلب. وعلى أثر الجائحة وانعكاساتها الخطيرة، شهد الاقتصاد العالمي وفق تقديرات صندوق النقد الدولي انكماشًا بنحو 3.3% خلال العام 2020 مقابل نمو بنحو 2.8% لعام 2019. وفي السياق عينه، تأثر الاقتصاد المحلي بالجائحة وبتداعياتها على الاقتصاد العالمي والإقليمي ودخول العديد من الدول في مرحلة الركود الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الطلب العالمي على النفط وانهيار أسعاره، وهو ما انعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على أوجه النشاط الاقتصادي بدولة الكويت.

وفي هذا السياق، أوضح المحافظ أن التقديرات والإحصاءات الأولية- وفقًا للبيانات الربعية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء وتقديرات بنك الكويت المركزي- تُشير إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الثابتة بمعدل يتراوح بين 8.9% و9.9% خلال عام 2020 مقارنًة بنمو بلغ معدله نحو 0.4% خلال العام 2019، كما انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدلات تتراوح بين 21.5%

و23.2%. وقد جاء هذا التراجع مدفوعًا بشكل أساسي بانخفاض متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصـــديري ليصـــل إلى نحو 41.5 دولارًا للبرميل خلال عام 2020، وذلك بانخفاض معدله 35.2%. وعلى صعيد آخر، سجل معدل التضخم مقاسًا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت ارتفاعًا ليبلغ نحو 2.1% خلال عام 2020 بعد أن سـجل نحو 1.1% خلال عام 2019، وتراجع إجمالي أعداد السـكان بدولة الكويت في نهاية عام 2020 بنحو 2.2% مقارنةً بنمو معدله 3.3% في نهاية عام 2019.

وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2020، أشار المحافظ إلى أن السياسات النقدية والرقابية لبنك الكويت المركزي شـهدت تحركًا سـريعًا وحاسمًا منذ بداية انتشـار وباء كورونا، حيث وجّه البنك المركزي جهوده وإمكانياته لمجابهة الآثار السـلبية الناجمة عن الجائحة مسـتخدمًا كافة الأدوات المتاحة لديه لتحقيق أهدافه الأساسية الرامية إلى ترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. هذا وفي ظل ما فرضته الجائحة من تداعيات تتطلّب دعم القطاعات الاقتصادية ومساعدتها في احتواء هذه الصدمة، وتوفير الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز قدرته على التعافي من آثار الأزمة، فقد تبنى بنك الكويت المركزي سياسات نقدية تيسيرية استثنائية، حيث قام خلال شهر مارس 2020 بتحرّك استباقي سريع بتخفيض سعر الخصم لمستويات هي الأدنى تاريخيًا لتصـل إلى 1.5%، ثم تبع ذلك إجراء تخفيض في سـعر الريبو وأسـعار التدخل في السـوق النقدي، لينعكس ذلك في انخفاض كافة مؤشـرات أسـعار الفائدة المحلية خلال العام 2020 مقارنةً بالعام السابق.

وفي موازاة ذلك، وعلى صـعيد الإشـراف والرقابة المصـرفية، وتعزيزًا لحزمة الإجراءات النقدية التي طبقها بنك الكويت المركزي بهدف دعم القطاعات الاقتصـادية الحيوية، والمشـاريع ذات القيمة المضـافة للاقتصـاد المحلي، والمتضـررين من أفراد ومشـاريع صـغيرة ومتوسـطة وشـركات بهدف مسـاعدتها على تخطي ظروف الجائحة، قام البنك المركزي بتعديل تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، بتخفيف متطلبات النسب الرقابية على صـعيد معايير السـيولة، ومعايير كفاية رأس المال، ومعايير الإقراض لمسـاعدة البنوك على أداء دورها الحيوي في الاقتصـاد وتحفيزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصـادية والعملاء المتضـررين من الأزمة

ومساعدة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات خلال عام 2020. هذا، ويتمتع القطاع المصرفي بمرونة عالية ومستوى وفير من الرسملة والسيولة بفضل حزمة السياسات النقدية والرقابية الحصيفة من قبل البنك المركزي.

وعلى صعيد سعر الصرف خلال العام 2020، أوضح المحافظ أن الدينار الكويتي حافظ على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت. كما عززت تدخلات السياسة النقدية التحفيزية والسياسة الرقابية لبنك الكويت المركزي من أجواء الثقة وتجنب أزمات الائتمان ووفرت السيولة لدعم التعافي الاقتصادي، وهو ما يستدل عليه من مؤشرات أداء القطاع المصرفي لاسيما خلال النصف الثاني من عام 2020، حيث سجلت أرصدة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموًا ايجابيًا بنهاية العام 2020. وارتفعت وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال العام المذكور، حيث سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ارتفاعًا بمعدل 3.8% بعد انخفاضه بمعدل 1.2% في العام السابق. وواصلت ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية ارتفاعها وبوتيرة أسرع إذ ارتفعت بنسبة 3.8% مقابل نمو بنسبة 0.3% للعام السابق. وبالرغم من تباطؤ وتيرة النمو في أرصدة الائتمان المحلي خلال العام 2020، إلا أنه استطاع الحفاظ على تحقيق نمو إيجابي معدله 3.5% وذلك بالرغم من فترة الإغلاق للأسواق، ولا شك أن مواصلة التسهيلات الائتمانية لمعدلات نمو إيجابية يعكس فعالية إجراءات السياسة النقدية التيسيرية لبنك الكويت المركزي.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، أوضح المحافظ أن الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت سجل فائضًا رغم تداعيات الجائحة وبنحو 6849.9 مليون دينار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020، بانخفاض قيمته 390.6 مليون دينار ونسبته 5.4% مقارنةً بالفترة المناظرة من العام السابق.

وأشار المحافظ إلى أنه بالرغم من متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك وقدرتها على مقاومة الصدمات وعلى النحو الذي أظهرته نتائج اختبارات الضغط المالي التي أجراها بنك الكويت المركزي في ضوء تداعيات الجائحة، إلّا أن بنك الكويت المركزي سيظل مستمرًا في رقابته اللصيقة للقطاع المصرفي والمالي، وعلى نحو يُراعي التحوّط المتزن بحيث تبقى البنوك قادرة على تقديم خدماتها بكفاءة عالية ودون انقطاع لمختلف قطاعات الاقتصاد

الوطني في ضوء متابعة يقظة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والمصرفية وإلى أن يتم العبور بسلام من الأزمة الراهنة. وسيستمر البنك المركزي في تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وهما شرطان أساسيان —وإن كانا غير كافيين– لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام.

وبين المحافظ أن بنك الكويت المركزي لا يزال يؤكّد على أهمية الإسراع في تنفيذ الإصلاح الشامل للاختلالات الهيكلية التي يُعاني منها الاقتصاد، والمتمثّلة بتنامي اختلالات المالية العامة حيث يحتل بند المصروفات الجارية (التي تشمل تعويضات العاملين والتحويلات والدعوم الحكومية المختلفة) الجزء الأكبر من الإنفاق العام، فيما تعتمد الموازنة العامة للدولة إلى حد كبير على الإيرادات النفطية التي تشكل قرابة 90% وتشكل أيضا نحو 90% من إجمالي الصادرات السلعية، ويبلغ إسهام القطاع النفطي 45% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤكد استمرار هيمنة القطاع النفطي على مختلف مفاصل الاقتصاد الكويتي، ويزيد من خطورة هذا الاعتماد المفرط على النفط أننا لا نملك التحكم بسعره المتقلب، فضلًا عن أنه مهدد على المدى الطويل بانخفاض الطلب العالمي بعد أن باتت ظاهرة التغير المناخي تؤرق قادة العالم، وباتوا أكثر جدية في معالجتها عبر جملة من الإجراءات من بينها إصدار قوانين جديدة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وما يترتب على ذلك من ضرر مزدوج. فمن جانب تهدد هذه التوجهات العالمية القطاع النفطي الذي له مساهمة مؤثّرة على الناتج المحلي الإجمالي، ومن الجانب الآخر تهدد الاستقرار المالي حيث تقدم البنوك الكويتية تسهيلات كبيرة لمشاريع القطاع النفطي وستتأثر سلبًا إن تراجع هذا القطاع. لذا يستمر بنك الكويت المركزي في توجيه سياسته الائتمانية والرقابية بما يُساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وفي ذات الوقت توجيه القطاع المصرفي لبناء المصدّات وتكوين الاحتياطيات مقابل الانكشاف على القطاع النفطي.

وأوضح المحافظ أن من بين الاختلالات كذلك هيمنة الدور الحكومي على النشاط الاقتصادي ومحدودية دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي. فعلى مدى العقود الماضية استمر الإنفاق العام عند مستويات عالية، ازدادت تسارعًا في السنوات الأخيرة، فشهدنا قفزات لافتة في بنود المصروفات الجارية حتى بلغت 88% من جملة المصروفات الفعلية في الموازنة العامة للسنة المالية 2020/19، فيما تصل نسبة المصروفات الحكومية إلى

الناتج المحلي الإجمالي نحو 52%، وهي بذلك الأعلى خليجيًا ومن الأعلى عالميًا إذ يتراوح المعدل العالمي بين 30-38%، بيد أن هذا الإنفاق السخيّ لا يقابله تميز في الخدمات الحكومية وكفاءتها، التي مازالت تخسر المقارنة أمام خدمات الدول المقاربة لنا من حيث أوضاعها المالية والاقتصادية وحجم الإنفاق العام.

وثالث تلك اختلالات يختص بهيكل سوق العمل الناتجة عن استقطاب الحكومة للجزء الأكبر من العمالة الوطنية وما يخلقه ذلك الوضع من تحديات للحكومة في توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من المواطنين، وهي نتيجة من نتائج هيمنة الدور الحكومي في الاقتصاد، حيث ينوء القطاع الحكومي وحده بعبء توظيف 81% من قوة العمل الكويتية، وليس خفيًّا ما يجلبه ذلك من تضخم الموازنة وتفشي البيروقراطية وضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية وانتشار البطالة المقنعة، فيما تشير التقديرات إلى أن السنوات الخمس القادمة ستشهد دخول نحو 100 ألف مواطن ومواطنة إلى سوق العمل، وبالتالي لن يتمكن القطاع الحكومي من استيعاب الجزء الأكبر من هذه الطاقات الشابة، ولذلك يتعين احتواء بند الأجور والمرتبات كجزء من جهود الإصلاح المالي على المدى المتوسط، وذلك من خلال إحياء دور القطاع الخاص، وتعزيز الشراكة معه ورفع تنافسيته ودعم قدرته على خلق فرص العمل، بالتوازي مع التفعيل السريع للخصخصة، ليغدو القطاع مُوظّفًا رئيسيًا للعمالة الوطنية. أما القطاع الحكومي فيتعين عليه تبسيط هيكل الأجور والمرتبات والتحقق من عدالته واتساقه بين الجهات الحكومية وبما لا يتسبب في عزوف العمالة الوطنية عن العمل في القطاع الخاص.

وأمام هذه التحديات الجسام علينا جميعًا المبادرة إلى مواجهتها بجهود متكاملة ومساعي متناغمة، قائمة على مرتكزات متينة لصياغة معالجة سليمة وفاعلة لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق استدامة النماء والرفاه للجميع. وما لم تتخذ إجراءات جدية وملموسة في جانب الإصلاحات المالية والاقتصادية، فلن نتمكن من تحقيق الاستقرار والاستدامة الاقتصادية، ولسوف نشهد مزيدًا من التخفيض في التصنيف الائتماني السيادي، ومزيدًا من التداعيات والانعكاسات السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية في الدولة، وما يجره ذلك من ارتفاع الكلفة على المال العام في حال اللجوء إلى الاقتراض من الأسواق الخارجية، وضرر بالغ على سمعتها المالية المشهود بها لسنوات طويلة، وانعكاسات هذا التخفيض على القطاع المصرفي في الدولة الذي طالما حافظ على تصنيفات ائتمانية عالية يساندها بذلك التصنيف الائتماني السيادي للدولة.

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من التقرير الاقتصادي لعام 2020 من خلال موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت وعنوانه (www.cbk.gov.kw).

2021/6/13